

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6814.3
بتغيير قدره
+54.7
0.8%



النفط الكويتي يرتفع 94 سنتا ليستقر عند مستوى 107,28 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 94 سنتا في تداولات أمس ليستقر عند مستوى 107,28 دولارات للبرميل مقارنة بـ 106,34 دولارات للبرميل في تداولات يوم أمس الأول. وفي بورصة لندن ارتفع سعر مزيج برنت في بداية التعاملات قبل أن يحول اتجاهه ليهب نحو دولار ثم يعوض بعض خسائره لينخفض 39 سنتا للبرميل عند التسوية إلى 110,69 دولارات للبرميل. وفي بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) هبط الخام الأميركي في الصباح ثم تعافى ليرتفع 12 سنتا عند التسوية إلى 97,19 دولارا للبرميل.

المزين والملا والنهية مرشحين كمديري إدارات لجنة شؤون الموظفين في «التجارة» تجتمع اليوم لبحث الترقيات

يهدف تحقيق مرونة اكبر في طرق العمل مقارنة بالسابق. وذكرت المصادر ان الوزارة قامت بتفعيل إدارة التطوير والتدريب وإدارة نظم المعلومات بما تحتويه من برامج وأجهزة حديثة وإدارة التخطيط التي تعد من أكفا الإدارات، مشيرة الى ان مكتب متابعة اجراءات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لم يفعل حتى الآن وهو قيد التنفيذ. ومن جهة أخرى قالت المصادر ان الوزارة اجتمعت أمس مع البلدية وديوان الخدمة المدنية ووزارة الداخلية لبحث ربط الخدمة المدنية وروية آخر المستجدات في هذا الجانب.

● **عبد الرحمن خالد**

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان لجنة شؤون الموظفين في وزارة التجارة والصناعة ستجتمع اليوم لبحث الترقيات والمسئيات الوظيفية والمكافآت لموظفي الوزارة، مشيرة الى ان الاجتماع سترأسه وكيل الوزارة عبدالعزيز الخالدي وذلك بحضور جميع الوكلاء المساعدين بالإضافة الى الشؤون الإدارية. وكشفت المصادر ان الاجتماع سيناقش ترقية ثلاثة مراقبين مرشحين لمناصب مدراء إدارات وهم محمد المزين وناصر الملا ويوسف النهية. على صعيد متصل ذكرت المصادر ان قطاع الدعم الفني والتخطيط في وزارة التجارة والصناعة يعكف حالياً على تطوير أداء الإدارات

عوامل عدة تجعل مناخ الأعمال غير جاذب.. أبرزها التشريعات ومحدودية فرص الاستثمار والبيروقراطية اقتصاديون لـ «الأنباء»: الكويت غير جاذبة لتوطين رؤوس الأموال المحلية.. فكيف تكون جاذبة للمستثمر الأجنبي؟



هل تنجح الكويت في التحول الى دولة جاذبة للاستثمار خلال السنوات المقبلة؟

في الوقت الذي تجذب فيه دول الخليج أموالاً طائلة للاستثمار فيها، تتخذ الكويت منحني معاكسا، حيث باتت الكثير من الأموال المحلية تتجه إلى دول أكثر جذباً وفرصاً للاستثمار. وبحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أوكتناد) فإن التدفقات المالية الواردة للكويت استثمارات أجنبية مباشرة 8,71 مليارات دولار بنسبة 25٪، حيث استقطبت البلاد استثمارات أجنبية مباشرة 399 مليون دولار مقارنة مع 319 مليوناً في 2010، وبذلك تكون حصة الكويت من تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية نحو 1٪ فقط، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة 37,49 مليار دولار في عام 2011.

«أوكتناد»: 8,7 ملياراً دولار حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج في 2011

وفي مقابل ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية، رأت (أوكتناد) ان الكويت قد حلت في المرتبة الأولى عربياً من حيث الاستثمارات المباشرة الصادرة، إذ بلغ حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج نحو 8,71 مليارات دولار عام 2011، بارتفاع 72٪ عن 2010، حين بلغ نحو 5 مليارات دولار. وبذلك تسيطر البلاد على حصة 35,3٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الدول العربية، التي وصل حجمها إلى 24,66 مليار دولار العام الماضي، بارتفاع 24,3٪ عن 2010، عندما بلغت 19,83 ملياراً.

وقد أشارت الأرقام السابقة إلى تفاوت يوضح صعوبة المناخ الاستثماري

والسياسي والاقتصادي في الكويت، مما دفع «الأنباء» لاستطلاع آراء اقتصاديين حول أسباب ضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الكويت. وقد أجمعت الآراء على أن البيروقراطية وغياب التشريعات المرنة التي تحفظ حقوق المستثمر الأجنبي، وكذلك عدم وجود جهات رقابية محايدة تشرف على تلك الاستثمارات والعيوب الكثيرة المنظمة للعمل الاستثماري مثل قانون B.O.T و B.O.O.T وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص P.P.P هي أهم العوامل وراء تراجع الكويت إلى المرتبة الأخيرة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية بين دول مجلس التعاون الخليجي. ورأى البعض أن الكويت لا تنقصها القدرة المالية ولكن تنقصها القدرة التشريعية والإدارية القادرة على تنفيذ تلك التشريعات.

ولفت البعض الآخر إلى وجود عوامل أخرى لا ينبغي إغفالها عند الحديث عن عزوف المستثمرين الأجانب عن الولوج في السوق الكويتية، منها ندرة الفرص الاستثمارية بالإضافة إلى عدم توافر الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع لأسسما الصناعية.

غير أن بعض الاقتصاديين

يرون ان الكويت لا تحتاج الى إقرار قوانين جديدة بقدر ما تحتاج الى تفعيل آليات تطبيق القوانين الحالية التي لا يمكن الحكم عليها بأنها غير صالحة لأنها لم تطبق فعليا، لافتين الى ان القوانين الحالية تحتاج لتفعيل ثم تعديل متى ما دعت الحاجة الى ذلك.

واستدلوا على ذلك بقانون الاستثمار الأجنبي الموجود لكنه غير مفعّل بالشكل الذي يحقق طموحات الكويت في جذب الاستثمارات الأجنبية. ودعوا الى ثورة ادارية وفتح البلد وتفعيل خطة التنمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مؤكداً انه لا بد ان تكون هناك قناعة ذاتية لدى المسؤولين باهمية الاستثمارات الأجنبية.

وتساءلوا، كيف يأتي مستثمر أجنبي إلى الكويت في ظل خروج استثمارات أجنبية من الكويت؟ مؤكداً ان على أن أمر جذب الاستثمارات يصعب تحقيقه في ظل خروج المستثمر المحلي إلى الخارج هرباً من البيئة الاستثمارية المحلية.

وحول دور خطة التنمية في جذب استثمارات جديدة، قالوا ان الخطة يمكن ان يكون لها دور بارز في هذا الخصوص، ولكنها تحتاج الى

تضافر عوامل أخرى لتحقيق هذا الهدف وهو تفعيل دور القطاع الخاص الكويتي في الخطة وإعادة النظر في بعض القوانين الحالية مثل قانون ال-B.O.T وقانون ال-P.P.P وقانون العمل الأهلي الى آخره من قوانين محفزة على الاستثمار.

وأكدوا على ضرورة وجود بنوك «الأوفشور» مثلما هي موجودة ولها دور فعال في بعض دول الخليج، لاسيما البحرين، كما ان لديها مؤسسات مالية وبنكية أجنبية كثيرة جداً، وهو نفس الأمر بالنسبة للامارات.

وحول روشة العلاج المطبولة للخروج من الوضع الراهن قالت بعض الآراء ان الكويت بحاجة إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال حوكمة قوية قادرة على تطبيق التشريعات وتعديل تشريعات أخرى بشكل يعزز من قدرات القطاع الخاص، مستدركة أن الكويت بوضعها الحالي بيئة «نافرة» للاستثمار وتحتاج إلى تعديل وتطوير.

وفي الإطار، يرى رئيس مجلس إدارة شركة ابيار للنظوير العقاري مرزوق الرشاد ان بيئة الاستثمار في الكويت غير صحية، وتحتاج إلى علاج جذري. وأكد على ان العلاجات التي قامت بها الكويت سابقاً كانت شكلية، وأنه لا توجد رغبة قوية من الدولة في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، أو حتى الحد من هروب الاستثمارات المحلية.

وقال ان الواقع يبيّن تعكس ما يتم اعتماده على الأوراق من خطط تنمية وخلافه، فالتحديات التي يواجهها المستثمر في الكويت بالجملة، وتحتاج إلى قرار جريء.

وفي السياق، تساءل رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة د.سعد الدين عكاشة هل يستطيع المستثمر الصبر على استثماره 4 أو 5 سنوات حتى يأتي الأرباح؟ وقال ان الكويت تعاني من بيروقراطية عتقة أدت إلى تباطؤ شديد في اتخاذ القرار، وهذا ما يجعل المستثمر في حيرة من أمره، وتسببت في هروب الكثير من الاستثمارات المحلية، فكيف تأتي الاستثمارات الأجنبية في ظل هروب المحلية؟

● **أحمد يوسف**

5 عوامل تزيد من حجم التدفقات النقدية إلى الكويت

- وتهيئة المناخ الاستثماري.
- ضرورة تسهيل اجراءات التراخيص المطلوبة لأي استثمارات سواء محلية أو أجنبية.
- وضوح الرؤى لمستقبل الاقتصاد المحلي ليتسنى للمستثمرين بناء الخطط الاستثمارية الاستراتيجية.

● البيروقراطية المفرطة وتأخر إنجاز المعاملات أكثر من اللازم خاصة ما يتعلق بالتراخيص التجارية.
- التأخير السياسي وصعوبة إيجاد حلول توافقية بين الجانبين.
- تخوف المستثمرين من إلغاء العقود بسبب غلبة الجانب السياسي على الاداء الاقتصادي.

6 أسباب وراء تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت

- تقادم التشريعات وعدم قدرتها على مواكبة المتغيرات الاقتصادية الجديدة.
- بطء القرار الاقتصادي والتعامل مع القطاع الخاص بمنطق التجاهل.
- غياب البنية التحتية القوية القادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع عملاقة.

عوامل تزيد من حجم التدفقات النقدية إلى الكويت

- إعادة النظر في بعض القوانين الحالية مثل قانون ال-B.O.T وقانون ال-P.P.P وقانون الأوفست وقانون العمل الأهلي.
- تفعيل خطة التنمية وطرح المزيد من المشاريع في كل القطاعات المالية والمصرفية والنظرية.
- ضرورة الإسراع في اتخاذ القرار

«الأنباء» تحصل على نسخة من اللائحة التنفيذية الجديدة مزايا مالية وعينية وضمان استمرار العاملين الكويتيين في عقود المقاولين بالقطاع النفطي

ومنحت اللائحة العامل الكويتي وزوجة واحدة فقط قيمة تذكر سفر بالدرجة السياحية بمبلغ 200 دينار مرة واحدة كل ستة لكل فرد، وذلك بعد إتمامه عاما في العسل بدون انقطاع، ويمنح العامل الكويتي زيادة سنوية تضاف إلى الأجر طبقا للتقييم السنوي لتكون للدرجة 7 ومسا دون 50 دينارا للامتياز 35 ودينارا للجسد جدا و25 ودينار للجسد وللدرجة 8 وحتى 12 يعطى 35 دينارا للامتياز و25 دينارا للجسد جدا و15 دينارا للجسد وللدرجة 13 و14 يعطى 20 دينارا للامتياز و15 دينارا للجسد جدا و10 دينار للجسد. وفي الفصل الخامس من اللائحة والتي تحدد التدريب والتطوير الوظيفي ألزمت المادة 34 التدريب بأن يكون إلزاميا ولا يجوز إعفاء أحد منه لأي سبب من الأسباب وذلك بالنسبة إلى المعينين الجدد وحديثي التخرج، ويتولى مركز التدريب المترولي بالمؤسسة تدريب العاملين الجدد المعينين على عقود المقاولين ويرصد في ميزانية التدريب المترولي بالمؤسسة تدريب العاملين الجدد المعينين على عقود المقاولين وذلك وفقا للاحتياجات وتحقق قيمة المكافأة الشهرية التي تصرف لكل مندوب طوال فترة التدريب بواقع 300 دينار وتحسب من ضمن تكلفة عقد الدورات.

وفي الأحكام الختامية التي جاءت في الفصل السادس والأخير أنه تنص على تطبيق اللائحة وما استحدثته من نظم مالية استهدفت جذب العمالة الوطنية للعمل في القطاع النفطي ضمن عقود المقاولين فان المؤسسة تدعم مبررات زيادة تطبيق سلم الأجور في اللائحة وما ارتبط بها من مميزات مالية وعينية.

كما تسري على العاملين أحكام قانون العمل في قطاع الأعمال النفطية رقم 28 لسنة 1969 فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة كما يسري قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010.

● **أحمد مغربي**

«الأنباء» تحصل على نسخة من اللائحة التنفيذية الجديدة مزايا مالية وعينية وضمان استمرار العاملين الكويتيين في عقود المقاولين بالقطاع النفطي

حصلت «الأنباء» على نسخة من اللائحة التنفيذية بشأن العمالة الوطنية في عقود المقاولين في القطاع النفطي والتي اعتمدها وزير النفط هاني حسين بداية الأسبوع الجاري، وتعتبر منصفة للعاملين الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص لدى القطاع النفطي بالإضافة إلى أن هذه اللائحة تحقق الكثير من المزايا الكبيرة، وستشجع العديد من الكويتيين على العمل بالقطاع النفطي الخاص.

وأعطت اللائحة التنفيذية العاملين الكويتيين ضمن عقود الجهات الخاضعة لقرار التكوين مميزات مالية وعلاوات اجتماعية وتحديد إجازة سنوية مدتها 42 يوما شاملة ما يتخللها من أيام راحة أسبوعية، ودعمت مؤسسة البترول الكويتية زيادة الميزانية المرصودة للعقود نتيجة لتطبيق سلم الأجور وما ارتبط به من مميزات مالية وعينية تكفل استقرار العمالة الوطنية في عملها.

وتم تشكيل فرق عمل ووحدات خاصة بالتكوير تسمى الوحدات الفرعية في مؤسسة البترول والشركات التابعة تكون مهامها متابعة تنفيذ هذه اللائحة على الأفراد العاملين بالقطاع النفطي ومتابعة واعاد ما تم توظيفه من الكويتيين في عقود المقاولين مقارنة ذلك بالأعداد والنسب المستهدفة وتكون هذه الجناح مسؤولة عن ضمان دقة وسلامة إجراءات برنامج التكوين من خلال العقود.

وألزمت اللائحة مؤسسة البترول وشركاتها التابعة في الفصل الأول بإلزام المقاول تعيين العمالة الوطنية على ألا تقل نسبة الكويتيين عن 25٪ من إجمالي الوظائف القابلة للتكوير في العقود، وتتولى مؤسسة البترول والشركات التابعة الإعلان عن الوظائف المطلوبة في عقود المقاولين، ويجوز لرئيس مجلس إدارة المؤسسة البترول الكويتية بناء على عرض الرئيس التنفيذي استفتاء العمالية الكويتية شبه الماهرة من الإجراءات الواردة في اللائحة التنفيذية لإكمال النسب المقررة ويكون له حق تعيين عمالة كويتية على عقود المقاولين في المؤسسة على ألا يتجاوز ذلك الميزانية التقديرية للعقود.

وجاء في الفصل الثاني من اللائحة إجراءات الإعلان والتوظيف حيث اشترطت أن تكون كل شركة على حدة مسؤولة عن كافة إجراءات التوظيف بما في ذلك الإعلان عن الوظائف في الصحف المحلية وفرز الطلبات والاختبار، وشددت المادة 7 من الفصل الثاني على أن تقوم الشركة المعنية بتزويد المقاول بأسرع وقت ببيانات المرشحين المقبولين وعلى المقاول إنهاء إجراءات التوظيف خلال 30 يوما من إخطاره بتلك البيانات وتزويد الشركة بنسخة من عقد التوظيف المبرم مع العامل وشهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بتوظيف العامل.

وجاء في الفصل الثالث الذي ذيل ببند التكوين في العقود إلزام المقاول بعدم إنهاء خدمة العامل الكويتي أو نقله لأي عقد آخر إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الشركة المعنية وذلك

الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	القيمة
1000		1000	1000	1000
1001		1001	1001	1001
1002		1002	1002	1002
1003		1003	1003	1003
1004		1004	1004	1004
1005		1005	1005	1005
1006		1006	1006	1006
1007		1007	1007	1007
1008		1008	1008	1008
1009		1009	1009	1009
1010		1010	1010	1010
1011		1011	1011	1011
1012		1012	1012	1012
1013		1013	1013	1013
1014		1014	1014	1014
1015		1015	1015	1015
1016		1016	1016	1016
1017		1017	1017	1017
1018		1018	1018	1018
1019		1019	1019	1019
1020		1020	1020	1020
1021		1021	1021	1021
1022		1022	1022	1022
1023		1023	1023	1023
1024		1024	1024	1024
1025		1025	1025	1025
1026		1026	1026	1026
1027		1027	1027	1027
1028		1028	1028	1028
1029		1029	1029	1029
1030		1030	1030	1030

الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	القيمة
2000		2000	2000	2000
2001		2001	2001	2001
2002		2002	2002	2002
2003		2003	2003	2003
2004		2004	2004	2004
2005		2005	2005	2005
2006		2006	2006	2006
2007		2007	2007	2007
2008		2008	2008	2008
2009		2009	2009	2009
2010		2010	2010	2010
2011		2011	2011	2011
2012		2012	2012	2012
2013		2013	2013	2013
2014		2014	2014	2014
2015		2015	2015	2015
2016		2016	2016	2016
2017		2017	2017	2017
2018		2018	2018	2018
2019		2019	2019	2019
2020		2020	2020	2020
2021		2021	2021	2021
2022		2022	2022	2022
2023		2023	2023	2023
2024		2024	2024	2024
2025		2025	2025	2025
2026		2026	2026	2026
2027		2027	2027	2027
2028		2028	2028	2028
2029		2029	2029	2029
2030		2030	2030	2030

عمومية الصندوق تعد الخطوة الأخيرة في سلسلة الإجراءات عملية توزيع ارباح الصندوق، وافقت على بند أعضاء جدد والذي بموجبه تم تعيين محمد بوعركي من الشركة الكويتية للمقاصة أمينا للمسر.

● **شريف حمدي**

تعدال نحو 920 الف دينار من إجمالي ارباح الصندوق، لافتة الى أن هذه التوزيعات هي الثانية منذ تاسيس الصندوق، حيث سبق ان وزع الصندوق ارباحا في عام 2011.

ولفتت المصادر الى ان نصيب كل شركة وساطة

المشاركة في الصندوق وهم إدارة السوق التي تملك 60٪ من رأسمال الصندوق وشركات الوساطة التي تملك 35٪ من رأس المال، والشركة الكويتية للمقاصة وتملك 5٪ من رأس المال. وأشارت المصادر الى ان المبالغ التي تقرر توزيعها

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان عمومية الصندوق ضمن عمليات الوساطة في سوق الكويت للأوراق المالية انعقدت أمس واقرت البنود الواردة في جدول أعمالها وأهمها توزيع 9,2 ٪ من إجمالي حقوق المساهمين على الجهات